



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة
السامي لحقوق الإنسان

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والخمسون

الملحق رقم ٣٦ (A/53/36)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والخمسون

الملحق رقم ٣٦ (A/53/36)

**تقرير مفوض الأمم المتحدة
السامي لحقوق الإنسان**



الأمم المتحدة • نيويورك، ١٩٩٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN No.: 1020-3710

[الأصل: بالانكليزية]

[٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨]

الفصل	الفقرات	الصفحة
الأول	مقدمة	١
الثاني	التحدي الذي تمثله حماية حقوق الإنسان اليوم	١
الثالث	الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان	٥
الرابع	حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة	١٠
الخامس	تحسين أجهزة حقوق الإنسان	١١
السادس	مسائل حقوق الإنسان المحددة	١٢
ألف -	الحق في التنمية	١٢
باء -	مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال	١٣
جيم -	المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	١٤
دال -	التعاون التقني، والمؤسسات الوطنية، والتثقيف	١٥
السايع	الاستنتاجات	١٦

الفصل الأول

مقدمة

١ - هذا أول تقرير كامل أقدمه إلى الجمعية العامة بصفتي مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨. ومن المتوخى قراءة هذا التقرير في ضوء التقرير الشامل (E/CN.4/1998/122) المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين لهذا العام وتقريرني إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1998/84).

٢ - وتعرض أيضاً على الجمعية العامة معلومات بشأن برنامج حقوق الإنسان وأنشطته في التقرير بشأن التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (A/53/372)، والتقرير بشأن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (A/53/310) والتقرير بشأن عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (A/53/313). وتوفر هذه التقارير وغيرها نظرة عامة جيدة عن البرنامج، ومن ثم، سيركز هذا التقرير على التطورات الحديثة في مجالات مختارة. ولهذا، ليس الغرض من هذا التقرير أن يكون شاملاً، وأنه إذا لم يتضمن إشارة محددة إلى مسألة بعينها فإن ذلك لا يعني أن تلك المسألة غير هامة.

الفصل الثاني

التحدي الذي تمثله حماية حقوق الإنسان اليوم

٣ - لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان تهيمن على جدول الأعمال الدولي. وأدى تجدد التطهير العرقي في أوروبا والصراعات الأهلية الواضحة في كثير من بلدان العالم إلى انتهاكات منظمة واسعة النطاق لحقوق الإنسان. ومافتتنا نواجه تحدي مكافحة الإرهاب الخاص وتشعباته عبر الوطنية بفعالية. وإذ يواجه المجتمع الدولي ادعاءات تقول إن هذه المسائل من الشؤون الداخلية، فإنه يبدو في كثير من الحالات تعوزه الرغبة أو أنه غير قادر على التصرف. ومع ذلك فإن انتهاكات حقوق الإنسان هي، في المنظور العام، اختبار أساسي لمدى فعالية الأمم المتحدة.

٤ - وعلى امتداد فترة الإثني عشر شهراً الماضية غمرنا عدد كبير لم يسبق له مثيل من انتهاكات حقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والفقر والاستبعاد هما الكارثتان اللتان تلمان في المقام الأول بجميع البلدان النامية، وبشكل متزايد بالبلدان المتقدمة النمو. وتجد بلدان بأسرها نفسها على هامش التنمية الاقتصادية في العالم وذلك في الوقت الذي تزداد فيه بسرعة ثروة الاقتصاد العالمي ككل وثروة العديد من فرادى البلدان. وفي الأمد الطويل، فإن ظاهرة تفشي الفقر من أكثر التطورات إثارة للقلق في عصرنا هذا، ذلك لأن انعدام العدالة الاجتماعية، وإقصاء مجموعات كبيرة وتقسيم البلدان إلى بلدان غنية وبلدان فقيرة جداً لا يمكن إلا أن يفاقم عدم الاستقرار، والصراعات الداخلية، والتطرف السياسي والإرهاب بسبب اليأس. ومن العلامات المشجعة في هذا الصدد تزايد الاعتراف بوجوب اتخاذ

إجراءات فعالة. ومفهوم أن ترك أمر العدالة الاجتماعية لقوى التنافس والعولمة القصيرة النظر معناه أيضا التخلي عن مسؤولية أساسية في المجتمع والدولة مما يضعف بدوره ادعاءها، أي الدولة، الشرعية.

٥ - والوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية والعمل الشريف هو جوهر حقوق الإنسان الأساسية التي تكون الدولة هي الجهة المسؤولة عنها. وهناك بعض الدول القادرة على أن تتدبر أمرها بنفسها بإعادة توجيه أولوياتها الوطنية نحو الصحة والتعليم وتهيئة الظروف المناسبة للعمالة. وفي معظم الأحيان، يستلزم ذلك الأخذ بخيارات صعبة كثيرا ما تكون ضد المصالح القوية. بيد أن هناك دولا أخرى تحتاج إلى المساعدة الدولية، كما سيتعين على المؤسسات الإنمائية الدولية مساعدة هذه الدول على تغيير أولوياتها. ومن المهم أن تقوم المؤسسات المالية الدولية، من جهتها، بتحديد تأثير مشورتها وأنشطتها على حقوق الإنسان وإعطاء قيمة كبيرة لذلك. وتثير ظاهرة الفقر والاستبعاد أسئلة أساسية تتعلق بحقوق الإنسان والكرامة والمشاركة يجب معالجتها إذا كان لا بد من التوصل إلى حلول دائمة لها.

٦ - ومعظم الدول تضم قيمة مبدأ التعاون الدولي من أجل حقوق الإنسان كما أن هناك قبول واسع النطاق لتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان، ورصدها، ووجود ممثلين لحقوق الإنسان في الميدان. وهناك أدوات هامة للحد من الانتهاكات، وتحسين الممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان وتهيئة جو من الثقة يمكن في ظلّه إعادة بناء المجتمع. وهذه إحدى التطورات الأكثر إيجابية التي حدثت في السنوات الأخيرة. ويتناقض ذلك للأسف مع الحالة في الدول القليلة التي ترفض التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان أو تلغي حق مواطنيها في حماية المعايير والآليات الدولية.

٧ - وشهدت هذه السنة الأخيرة تنفيذ الأمم المتحدة لأداة هامة لمساعدة الدول والوكالات الدولية على تحديد وجهة جديدة لتفكيرها، وبالتالي شروعاتها في التأثير إيجابيا على التمتع بحقوق الإنسان. وهذا هو نهج التنمية القائم على الحقوق. وقد أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحق في التنمية بوصفه الهدف الأساسي لحقوق الإنسان وأداة حافزة لتقديم المساعدة الإنمائية. واستخدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فترة من الزمن اتفاقية حقوق الطفل كنقطة مرجعية أساسية لعملها. وتشكل حقوق الإنسان معيارا رئيسيا في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكما قال الأمين العام "إن نهج التنمية القائم على الحقوق يصف حالات لا تتعلق فحسب بالاحتياجات الإنسانية أو بالاحتياجات الإنمائية، بل أيضا بالتزام المجتمع بالاستجابة لحقوق الأفراد غير القابلة للتصرف. وهو يمكن الناس من المطالبة بالعدالة باعتبارها حقا وليس باعتبارها صدقة ويوفر للمجتمعات المحلية أساسا أخلاقيا يطالب عن طريقه بالمساعدة الدولية عند الحاجة إليها". (A/53/1، الفقرة ١٧٤).

٨ - وعمليا يعترف النهج القائم على الحقوق بأن لكل طفل حق فردي في الحصول على التعليم وبأن كل امرأة لها الحق في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. ويمكن أن يساعد ذلك على تحويل المناقشة المتعلقة بتخصيص الموارد ويشجع على مشاركة السكان المباشرة في تهميتهم الخاصة. ويضفي أيضا النهج القائم على الحقوق معنى واسعا على دور ومساهمة هيئات وإجراءات حقوق الإنسان التقليدية. وتشكل هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمقررون الخاصون والأفرقة العاملة مصادر

هامة للمعلومات والتحليلات والمقترحات التي ستزداد أهمية في الحوار الإنمائي داخل الدول وبين الدول والوكالات الدولية. وقد برهنت لجنة حقوق الطفل بالفعل على فعاليتها في هذا المجال.

٩ - ولحقوق الإنسان الآن دور متزايد في الأنشطة الجارية في ميدان السلم والأمن الدوليين. ويمكن عزو معظم المنازعات، بل جميعها، إلى انتهاكات حقوق الإنسان، من ذلك على سبيل المثال عدم الاعتراف بالاختلاف المشروع بين السكان، أو عدم تكافؤ إمكانيات الوصول إلى السلطة أو الثروة. ويجب معالجة هذه الأسباب مباشرة عند البحث عن الحلول الدائمة. وهكذا ستدرج حقوق الإنسان على نحو متزايد في أنشطة الإنذار المبكر والأنشطة الوقائية مع ما يصحب ذلك من إقامة روابط أوثق مع هيئات وأجهزة حقوق الإنسان. وسيتمتع علينا في مواجهتنا للآزمات، إدراج، حقوق الإنسان في التخطيط منذ البداية كما ينبغي التركيز في عملية بناء السلم بعد المنازعات على بناء الهياكل الأساسية والقدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وعندما تنتهي مرحلة بناء السلم، ينبغي أن يكون عنصر حقوق الإنسان قادرا على مواصلة دوره في مجال بناء الثقة. ولهذا الغرض سيتم توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لجميع المشاركين في عملية حفظ السلام كما سنسعى إلى توفير أساس مالي قوي لعمليات حقوق الإنسان في الميدان.

١٠ - إن الخاصية المميزة لبرنامج حقوق الإنسان اليوم هي الانتشار، أي الاضطلاع بالأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان في الأماكن التي يعيش فيها الناس. وهذا هو تركيز برنامج التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي يقدم، بناء على طلب الحكومات، نطاقا عريضا من المساعدة في تعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية. ويتطلب هذا في كثير من الحالات وجود موظفي المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان، الذين يعينون محليا أو دوليا، في البلد. ويسمح هذا بوجود تآزر ملحوظ بين المجتمع وموظفي المساعدة التقنية الذين يعملون معا من أجل النهوض بحقوق الإنسان.

١١ - وهذا العام، يوجد موظفون لتقديم المساعدة في مجال حقوق الإنسان في الميدان أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق. ومن الأمور الحيوية أن تصبح حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من المساعدة الإنمائية الشاملة. وتقدم الاستراتيجية الإطارية لتقدير المساعدة في ميدان حقوق الإنسان إلى أفريقيا مثلا حديثا على أن حقوق الإنسان تحتل مكانا ملائما ضمن أولويات الأمم المتحدة الشاملة المتعلقة بالتنمية في أفريقيا. وقد قدمت المساعدة، ضمن هذا الإطار، إلى جميع الدول الأفريقية وعين مستشار في مجال حقوق الإنسان لمنطقة الجنوب الأفريقي من أجل مساعدة الدول والأمانة العامة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والوكالات والبرامج الإنمائية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة.

١٢ - وتواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحديا متزايدا في تناول الجوانب عبر الوطنية لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في إطار الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وتكشف المعلومات الجديدة أيضا عن وجود شبكة عبر وطنية تبعث على الإزعاج للاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي. ولا يمكن مكافحة هذه الظاهرة على الصعيد الوطني وحده، ولكنها تتطلب استجابة دولية متضافرة. وهي الشكل الحديث لتجارة الرقيق. وتسعى المفوضية التي أترأسها (المفوضية) إلى القيام بدور حافز بغية الجمع بين الأنشطة الجارية التي يضطلع بها الآخرون وزيادة إبراز الجانب الأخلاقي الأسمى للكفاح ضد الاتجار.

١٣ - ومعايير حقوق الإنسان الدولية راسخة الآن ومُعترف بها على نطاق واسع. فقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، في إعلان وبرنامج عمل فيينا، الحاجة إلى الحفاظ على النوعية الرفيعة لتلك المعايير وحذر من تكاثر عدد صكوك حقوق الإنسان. بيد أنه مازالت هناك بعض الجوانب التي لم يفسح لها المجال في الإطار الحالي للقانون الدولي أو إجراءات الرصد. ومن الأمثلة على ذلك مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الأصليين الذي يرمي إلى الاعتراف بالحقوق الجماعية التي تشمل نطاقا عريضا من الشواغل والتي تشمل أعمال الأمم المتحدة بأكملها. ويمثل اعتماد مشروع الإعلان إنجازا يعود بالفائدة على عشرات الملايين من الأشخاص. وفي نفس مجال الاهتمام فإن تصور سبل جديدة يمكن بها للمجتمع المدني والأطراف الفاعلة غير الحكومية أن تسهم في عملية صنع القرار الحكومي الدولي سيمثل أيضا مهمة ذات شأن تضطلع بها الأمم المتحدة في الألفية المقبلة. ومن ثم تكتسب أهمية تلك المناقشات التي تجري الآن بشأن المنتدى الدائم المقترح للسكان الأصليين داخل منظومة الأمم المتحدة الذي سيثبت الحياة في موضوع العقد الدولي للسكان الأصليين (١٩٩٩-٢٠٠٤): "السكان الأصليون: شراكة في العمل".

١٤ - وتجدر الإشارة أيضا إلى مسألة مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المطبوعات الخلية ومشروع البروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن الأمور ذات الأهمية أيضا الأعمال المتعلقة بمشروع البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي سينص على إجراءات تقديم الشكاوى ومشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة الذي سيسمح بالقيام بزيارات إلى أماكن الاحتجاز لحماية من فيها.

١٥ - ومن الإنجازات الهامة جدا في الدورة الأخيرة للجنة حقوق الإنسان اعتماد الإعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا كيما تقره الجمعية العامة. وكان هذا الإنجاز معلما مناسباً للذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وضع أعمال حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي في أيدي "كل فرد وكل جهاز من أجهزة المجتمع".

ولاية وأنشطة المفوض السامي

١٦ - كلفت الجمعية العامة، في القرار ١٤١/٤٨، المفوض السامي بالمسؤولية الرئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وهذا دور نشط يشجع كل قطاع وجهاز وبرنامج معني على أن يقدم مساهمته المحددة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وهو أيضا دور تنسيقي يساعد على جمع مختلف الأنشطة لممارسة أكبر قدر من التأثير الإيجابي. ومن الجوانب الهامة تشجيع الحكومات على زيادة تعاونها مع المجتمع الدولي لتحسين سجلاتها في مجال حقوق الإنسان. ويوجد أيضا دور ذو أهمية متزايدة يتمثل في ضمان أن تصدر الأمم المتحدة عن رأي واحد عندما يتعلق الأمر بمعايير وقواعد حقوق الإنسان الدولية. وفي الختام، يجب أن يتواصل المفوض السامي مع جميع أفراد المجتمع المدني ويشجع ويرحب بجهودهم لصالح حقوق الإنسان وأن يلتمس سبلا من شأنها أن تعزز الأنشطة بعضها البعض.

١٧ - ولدى اضطلاعي بهذه المسؤوليات المختلفة، قمت بزيارات للمكاتب الميدانية وعدد من البلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا وسأزور أمريكا اللاتينية هذا العام. وقد اكتسبت هذه الزيارات أهمية خاصة خلال الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي في ضوء الحاجة إلى الاعتراف بالمبادرات المتخذة لإعمال الفكر في حقوق الإنسان ونشرها على الصعيد الجماهيري وتشجيع تلك المبادرات. وأشار أيضا بانتظام في أربع لجان تنفيذية وفي فريق الإدارة العليا كما أكرر اتصالاتي مع رؤساء الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة.

١٨ - وفي أيلول/سبتمبر، عززت حوارنا مع حكومة وشعب الصين خلال زيارة قمت بها لذلك البلد. وناقشت مع السلطات الصينية نطاقا عريضا من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ودعم التعاون مع الأمم المتحدة ومختلف آلياتها في ميدان حقوق الإنسان. وجرى التوقيع على مذكرة نوايا بشأن وضع أنشطة للتعاون التقني بين المفوضية وحكومة الصين، وشاركت في حلقة عمل وطنية بشأن الالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بموجب العقدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان. وعقدت اجتماعات مع الرئيس ونائب رئيس الوزراء وكبار المسؤولين من وزارات العدل والعمل والضمآن الاجتماعي، جرى فيها مناقشة تنفيذ التزامات الصين بموجب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وعقدت أيضا اجتماعات مع ممثلي محكمة الشعب العليا وممثلي المنظمات غير الحكومية، بما فيها المجموعات النسائية وممثلي المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني عموما. وفي التبت، نظمت اجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني فضلا عن الحكومة المحلية والسلطات والجماعات الدينية، وفي شنغهاي اجتمعت مع ممثلي الحكومة المحلية وممثلي المجتمع المدني. وينبغي أن تسفر إجراءات المتابعة عملا بمذكرة النوايا عن القيام بزيارات عمل فضلا عن الاضطلاع بمشاريع في مجال حقوق الإنسان في الأشهر القليلة المقبلة.

الفصل الثالث

الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

١٩ - شددت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة، القرار ١١٧/٥٢، على أن الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان توفر فرصة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها لمضاعفة بذل الجهود من أجل تعزيز الوعي وتدعيم التقيد بالحقوق المنصوص عليها في الإعلان وفي سائر الصكوك والإعلانات الدولية التي اعتمدت فيما بعد في ميدان حقوق الإنسان. وطلبت الجمعية العامة أيضا في دورتها الثانية والخمسين، القرار ١٤٨/٥٢، إلى جميع الدول وجميع برامج ووكالات الأمم المتحدة أن تسهم مساهمة فعالة في الاستعراض الخمسي لعام ١٩٩٨ لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا. وشجعت المؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان فضلا عن المنظمات غير الحكومية على أن تتقدم في تلك المناسبة بآرائها بشأن التقدم المحرز.

٢٠ - وهذا العام، في الواقع فرصة، فريدة لإعادة التركيز على حقوق الإنسان بوصفها "المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه جميع الشعوب والدول كافة. وقبل نهاية عام ١٩٩٨ بثلاثة أشهر، يمكن أن

يلاحظ فعلا أن الطلبات السالفة الذكر الصادرة عن الجمعية العامة قد جرى مراعاتها على نطاق عام ليس فقط من جانب السلطات والمسؤولين بل أيضا من خلال مبادرات عديدة اتخذت على الصعيدين المحلي وصعيد القواعد الشعبية. وحتى قبل وصول هذه الاحتفالات إلى ذروتها في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ فإن هذه السنة التي تعتبر نقطة تحول قد أثبتت أن الناس في سائر أرجاء العالم يعتبرون حقوق الإنسان جزءا لا غنى عنه من حياتهم اليومية وليست مجرد ترف لا يتاح إلا للقلة المرفهة. وهذه الحيازة الشعبية لحقوق الإنسان تفرض مسؤولية جوهرية على الحكومات والمنظمات الدولية وعلى جميع من يدافعون عن الآخرين أو الذين قد تؤثر أعمالهم على حياة الناس.

٢١ - وقد وجه برنامج الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نحو زيادة واطراد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي كي تصبح حقوق الإنسان حقيقة على نطاق العالم؛ والحيلولة دون وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان؛ وبناء شراكة عالمية في مجال حقوق الإنسان؛ وجعل حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية والتنمية هي المبادئ التي يسترشد بها القرن الحادي والعشرون. ونتيجة لذلك، بذلت الجهود لضمان أن تضطلع الأنشطة في عام ١٩٩٨ بما يلي:

(أ) أن تكون أداة هامة للنهوض بدور جميع حقوق الإنسان بالاقتران مع السلام والديمقراطية والتنمية بوصفها المبادئ التي تسترشد بها العلاقات الدولية المتواءمة والروابط المجتمعية القوية داخل جميع الدول في القرن المقبل؛

(ب) أن تكون موجهة نحو المستقبل والممارسة العملية؛

(ج) تعزز تنفيذ حقوق الإنسان ومنع انتهاكاتها فضلا عن التشجيع على الممارسات الجيدة؛

(د) التركيز على الوصول إلى الناس في كل مكان، ولا سيما على صعيدي القاعدة الشعبية والصعيد المحلي؛

(هـ) تعزيز الدوائر المناصرة لحقوق الإنسان داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها عن طريق بناء شراكة عالمية من أجل حقوق الإنسان.

٢٢ - وتشير المعلومات التي تتلقاها المفوضية من جميع مناطق العالم، من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، إلى أن الأنشطة التي اضطلع بها كانت عديدة وذات قيمة من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر. ونتيجة لذلك، فقد اكتسبت الحركة المضطلع بها على نطاق العالم من أجل حقوق الإنسان دعما قويا. كما عززت مختلف المبادرات المتخذة على الصعيد العالمي أن حقوق الإنسان ليست مجالا قاصرا على أي مجموعة أو منظمة أو دولة بعينها. فقد ساهمت حكومات كثيرة في تشجيع وحماية حقوق الإنسان بالاضطلاع ببرامج تعليمية وترويجية خاصة؛ وأعلنت "سنة حقوق الإنسان" في عدة بلدان وأنشئت لجان خاصة على الصعيد الوطني لتنسيق أنشطة حقوق الإنسان. وفي كثير

من الحالات، قامت منظومة الأمم المتحدة بدور حفاز للأنشطة وكشريك في المشاريع التي اضطلعت بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٢٣ - وقد أتاحت الذكرى السنوية الخمسون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة هامة كي تسلط وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأضواء على أعمالها الجارية من أجل تعزيز حقوق الإنسان حول العالم والاستفادة من هذه المساهمات في وضع أنشطة جديدة وتنشيط الجهود الحالية ودراسة المسائل الراهنة المتعلقة بحقوق الإنسان. وبصفة خاصة، فإن الوكالات والبرامج المعنية تقليدياً بأعمال حقوق الإنسان على أرض الواقع قد حققت نتائج ملحوظة. ولا يسمح إطار هذا التقرير بعرض المبادرات العديدة التي اتخذها أفراد أسرة الأمم المتحدة فرادى، أو بالتعاون مع شركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وتتراوح هذه الأنشطة من حملات الترويج للإجراءات الوقائية ومن مسابقات المدارس إلى المعارض، ومن اعتماد صكوك حقوق الإنسان الأساسية إلى عقد حلقات دراسية. ويجب التشديد على أن الأغلبية العظمى من المشاريع لم تنفذ في المقرب بل في مكاتب في جميع أنحاء العالم. مما ساهم في الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان المبذولة على الصعيدين المحلي والوطني.

٢٤ - ومن الأهداف الأساسية لبرنامج عمل عام ١٩٩٨ زيادة التصديق على معاهدات حقوق الإنسان. وقد قام الأمين العام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الوكالات والبرامج الأخرى، بحملة خاصة تحقيقاً لهذه الغاية (انظر تقرير المفوض السامي عن التنفيذ الشامل لمتابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا، (A/53/372)).

٢٥ - وقد شجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانيين في العالم على المساهمة في الذكرى السنوية الخمسين، كل في مجال اختصاصه. وأورد القرار "الذكرى السنوية الخمسون لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" الذي اعتمده الاتحاد في دورته ١٦١ (القاهرة، ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) إجمالاً الإجراءات العملية ذات الوجهة المستقبلية التي سيضطلع بها البرلمانيون بما في ذلك التصديق الفوري على المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وسحب التحفظات متى تعارضت مع الهدف والقصد من المعاهدة؛ واستعراض اتساق القانون الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ والتعاون مع هيئات حقوق الإنسان الدولية؛ وإنشاء مؤسسات وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم للمنظمات الحكومية العاملة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ وتوفير الموارد اللازمة في الميزانية لتشجيع وحماية حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالثقيف في مجال حقوق الإنسان. وأدرج المؤتمر البرلماني الدولي المائة المعقود في موسكو في الفترة من ٧ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في جدول أعماله البند "الإجراءات المعززة التي اتخذتها البرلمانات الوطنية في سنة الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل ضمان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين". وقد حقق الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعاوناً وثيقاً في هذا الصدد.

٢٦ - وقد يتضح أكثر الجوانب المشجعة في الأنشطة المتصلة في الذكرى السنوية الخمسين في المساهمة الملحوظة من جانب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وقد

تلقت المفوضية معلومات من الأفراد والجماعات والمنظمات في جميع أنحاء العالم تصف المشاريع التي وضعت على صعيد المجتمع المحلي والصعيدين الوطني والإقليمي. ومن الأمور الملحوظة أيضا منتديان كبيران دعت المنظمات غير الحكومية إلى عقدهما للاحتفال بهذه السنة ذات الأهمية، في أوتاوا (٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه) وجنيف (٢٨-٣٠ آب/أغسطس). وكرس المنتدى الأول لتحليل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، وكرس الثاني لمركز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي أيضا التشديد على أنه قد اتخذت آلاف المبادرات الوطنية والمحلية لدراسة مسائل حقوق الإنسان ذات الأهمية للمجتمعات المحلية. وتسهم هذه المبادرات في تعزيز الشراكة العالمية من أجل حقوق الإنسان، ومن ثم تمثل مساهمة دائمة للاحتفال بهذه الذكرى السنوية.

٢٧ - وقد اضطلعت المفوضية من جانبها بالمسؤولية في ثلاثة مجالات: التعاون الدولي والتعاون المشترك بين الوكالات وبرنامج المكتب. وللإضطلاع بهذه المسؤوليات قامت المفوضية بدور حفاز للحركة العالمية للذكرى السنوية الخمسين، وبدور الميسر لتحقيق التعاون الدولي بعدة وسائل منها إنشاء قنوات اتصال وتشجيع المزايا النسبية وتقاسم الخبرات الفنية وإسداء المشورة واقتراح مفاهيم وأفكار؛ وبدور منظم للتعاون المشترك بين الوكالات؛ ومقدم الدعم لمبادرات مختارة على سبيل المثال عن طريق الرعاية أو تقديم الإعانات المالية؛ وبدور الوحدة المسؤولة عن بعض الأنشطة المحددة بما في ذلك احتفال أجهزة وهيئات الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين. ومن الأمور التي ينبغي التركيز عليها بقدر كبير من التقدير أن الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني قد تعاونت تعاونًا وثيقًا مع المفوضية. وقد عملت وكالات وبرامج الأمم المتحدة معًا عن كثب في إطار المشاورات المشتركة بين الوكالات التي نظمتها المفوضية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

٢٨ - وبغية تسهيل تبادل المعلومات وبالتالي تنشيط المبادرات والتعاون في جميع أنحاء العالم، أنشأت المفوضية صفحة مخصصة للذكرى السنوية الخمسين في موقعها على الشبكة العالمية (www.unhchr.ch) تحتوي، في جملة أمور، على قائمة تستكمل بصفة مستمرة للأنشطة التي يجري التخطيط للاضطلاع بها حول العالم من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية. ووفر الموقع الخاص بالمفوضية على الشبكة العالمية أيضا وسيلة نموذجية لإتاحة نص الإعلان العالمي للشعوب بلغات مختلفة: ستتاح نسخ من الإعلان العالمي بما يزيد على ٢٥٠ لغة وذلك في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويوفر هذا المشروع مثالا هاما للتعاون المتزايد فيما بين شركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد قام الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، ومراكز ودوائر الأمم المتحدة للإعلام في جميع أنحاء العالم، فضلا عن عدة منظمات وطنية ومحلية غير حكومية بتقديم مساهمات سخية لهذه المبادرة. وقامت المفوضية أيضا بنشر مجموعات إعلامية خاصة عن الذكرى السنوية الخمسين بشكل دوري لجذب الانتباه للأنشطة المختلفة.

٢٩ - وما فتئ أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج المفوضية هو الوصول إلى الأفراد في المجتمعات المحلية. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بدأت المفوضية نشاطا جديدا: "مشروع آكت" (مساعدة المجتمعات المحلية على العمل جنبا إلى جنب). والمتوقع أن يشجع هذا المشروع

الأفراد والجماعات والمنظمات المحلية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي إطار مشروع آكت توفر المفوضية منحاً صغيرة (تصل إلى ٢٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لدعم المبادرات التي سيكون لها، بالرغم من صغر نطاقها، انتشاراً واسعاً وأثراً كبيراً في المجتمعات المحلية. ويجري حالياً بدعم من صناديق التبرعات العمل في المرحلة التجريبية للمشروع، التي يجري تنفيذها في مجموعة من البلدان في جميع المناطق. وقد قدم إلى المفوضية ما يزيد على ٣٠٠ طلب من خلال الممثلين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان. ويؤمل أن يجعل نجاح المرحلة التجريبية من الممكن بالنسبة لمشروع آكت أن يصبح حلقة وصل مستمرة بين الأمم المتحدة وجهود حقوق الإنسان المحلية حول العالم.

استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

٣٠ - يتوافق الاستعراض الخمسي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين، في البعدين الزمني والموضوعي على حد سواء. والمتوقع أن يضطر الاستعراض المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد التزامه بحقوق الإنسان من خلال إجراءات حاسمة متضافرة تستهدف تعزيز هذه الحقوق وحمايتها على نحو فعال من جانب جميع الدول، ومن جانب منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وعن طريق الاضطلاع بتحليل شامل للإنجازات المتحققة والعقبات الباقية في هذا الخصوص، يتوقع أن يسمح الاستعراض بتحديد التدابير الضرورية لضمان الأعمال الكاملة للتوصيات التي اعتمدها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

٣١ - وقد أجرت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين استعراضاً أولياً. وركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزء التنسيق من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ على تنسيق متابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا من جانب منظومة الأمم المتحدة، واعتمد استنتاجات متفق عليها في هذا الخصوص. وستضطلع الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين بالاستعراض النهائي للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي وضعها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣. وقد قُدم التقرير النهائي عن متابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي يلي تقرير المؤقت المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1998/104 و Corr.1 و 2) وتقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1998/60)، إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية. وجميع الوثائق المذكورة آنفاً يمكن الرجوع إليها للاطلاع على معلومات تفصيلية عن استعراض التنفيذ.

٣٢ - وقد هيأ الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة لاعتماد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا الفرصة لاستعراض الآمال المرتقبة للأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان وما حققت من تقدم فيه. وهناك بعض استنتاجات رائعة ظاهرة للعيان بالفعل. إن اشتغال المنظمات غير الحكومية ومنظمات القواعد الشعبية بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم قد بيّن مرة أخرى المدى الذي بلغه سكان كوكبنا في الاعتزاز بالإعلان العالمي وفي رؤيتهم لأعمق قيمهم فيه. كما أنه أظهر ما وضعوه من ثقة وأمل في أن تحسن الأمم المتحدة حياتهم، وأبرز بجلاء ظروف الحياة الفظيعة التي يعيش فيها الكثير جداً من أخوتنا من بني البشر. وقد عزز أيضاً من

شرعية قيام الأمم المتحدة بالتحدث والتصرف باسم "نحن الشعوب". وتقوم جميع قطاعات الأمم المتحدة حاليا بتقييم كيفية تحسين أثر أنشطتها على التمتع بحقوق الإنسان وهذه التحسينات مجتمعة ستجعل مجال حقوق الإنسان أساسيا لأعمال الأمم المتحدة بنفس الدرجة التي تميز مجال السلام والتنمية.

الفصل الرابع

حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة

٣٣ - حقوق الإنسان قضية تشمل جميع أعمال الأمم المتحدة. وقد شدد الأمين العام مرة بعد أخرى على أن تعزيز حقوق الإنسان يجب ألا يعامل بوصفه نشاطا منفصلا عن أنشطة المنظمة الأخرى، وإنما بوصفه خيطا مشتركا يتصل بها جميعا. ويتجلى ذلك في إدراج مسائل حقوق الإنسان في المجالات الرئيسية الأربعة لأعمال الأمم المتحدة: السلم والأمن، التعاون الإنمائي، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية، الشؤون الإنسانية وأعمال اللجان التنفيذية ذات الصلة. وإنه لتحد كبير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تستطيع الاستجابة لاحتياجات هذه الهيئات.

٣٤ - إن حقوق الإنسان تدمج حاليا بشكل متزايد في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى اللجان التنفيذية الأربع، فإن إدارات وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة من قبيل إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، تقوم جميعها بإدماج حقوق الإنسان في أعمالها من خلال التنسيق المنتظم مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومن خلال توقيع مذكرات التفاهم. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببناء قدرته على تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحكم السليم وسيادة القانون.

٣٥ - ومفوضية حقوق الإنسان هي عضو في اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن وتوفر معلومات تتعلق بالحالات المحددة المتصلة بحقوق الإنسان وأنشطة المفوضية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومن خلال هذه اللجنة، تبقى المفوضية على علم بالأنشطة الجارية في المجالات الأخرى في الأمانة العامة. وفيما يتعلق بالشؤون الإنسانية، تعمل المفوضية بالتعاون الوثيق مع اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالحيز المشترك بين حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. ويشكل الإطار الاستراتيجي لأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية مجالين نجح فيهما التنسيق الوثيق بدرجة كبيرة. وقد أصدرت بيانات مشتركة للإعراب عن القلق فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستتشارك المفوضية في عملية النداءات الموحدة للشؤون الإنسانية في العمليات الميدانية.

٣٦ - والمفوضية هي مشترك فعلي في أعمال المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة والتي من أولوياتها إدماج حقوق الإنسان في الأنشطة والبرامج الإنمائية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. ومما يسهل ذلك القيام، داخل

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بإنشاء فريق عامل مخصص معني بالحق في التنمية ترأسه مفوضية حقوق الإنسان مع الاشتراك الفعلي للمفوضية في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد كُلف الفريق العامل بإدماج مفهوم حقوق الإنسان في المبادئ التوجيهية المؤقتة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبصياغة وحدة تدريبية لموظفي الإطار بشأن حقوق الإنسان والحق في التنمية تشمل آثارهما بالنسبة للعمليات الإنمائية.

٣٧ - وتتضمن مذكرة التفاهم التي وقَّعتها المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ مجالات محددة جدا وشاملة للتعاون الوثيق بين المفوضية والبرنامج على جميع صعد أنشطة كل منهما: الحق في التنمية؛ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان؛ آليات وإجراءات لجنة حقوق الإنسان؛ وضع البرامج، والتعاون التقني، والخدمات الاستشارية؛ العقدان الدوليان لحقوق الإنسان؛ الدعم على الصعيد القطري ودعم البعثات القطرية؛ الاجتماعات الإعلامية، والتدريب، وغير ذلك من أشكال الدعم. وقد أنشأت فرقة عمل مشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم هذه وتقوم بالعمل حاليا على التنفيذ العملي الذي يجري خطوة بخطوة. وتجري حاليا مناقشة ورقة مشروع عن تعزيز حقوق الإنسان.

٣٨ - ويجري حاليا تعزيز الروابط مع المنظمات والترتيبات الإقليمية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨ قمت بإلقاء كلمة أمام المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووضعت مقترحات محددة بشأن التعاون بين المؤسستين. وقد أيد المجلس بشدة هذا التعاون. وتركز الصلات المعززة بين المفوضية وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التعاون التقني، والأعمال الميدانية والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، وقَّع اتفاق بشأن التعاون بين المفوضية ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن المتوقع أن يساهم هذا الاتفاق في زيادة فعالية وكفاءة تعزيز حقوق الإنسان من خلال المشاريع المنسقة والمشاركة.

الفصل الخامس

تحسين أجهزة حقوق الإنسان

٣٩ - يشكّل تحسين أداء أجهزة حقوق الإنسان شاغلا مستمرا منذ انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣. وقد قامت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين، بالإضافة إلى استكمال وتنسيق جدول أعمالها، ببدء عملية استعراض شامل فيما بين الدورات تهدف إلى تعزيز فعالية آليات حقوق الإنسان. وقد بدأ مكتب اللجنة عملية الاستعراض في أيار/ مايو ١٩٩٨ ودعا جميع الأطراف المهتمة - الحكومات والمنظمات غير الحكومية - إلى تقديم آرائها وأفكارها. وقدمت استجابة للطلب ما يزيد عن ٤٠ مذكرة مكتوبة. ولُخصت هذه المذكرات في ورقة عمل غير رسمية أعدتها الأمانة العامة، ووزعت هذه الورقة بثلاث لغات عمل. وسيقدم المكتب توصيات إلى الدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام ١٩٩٩.

٤٠ - وقامت اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات بإعداد ورقة مثلت موقفها العام بشأن القضية وعملت كأساس لمشاوراتها مع مكتب اللجنة. وعُمت الورقة بعد ذلك بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الخمسين للجنة الفرعية (E/CN.4/Sub.2/1998/38).

٤١ - وقام المقررون/الممثلون الخاصون، والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة التابعون للجنة حقوق الإنسان بمناقشة هذه المسائل في اجتماعهم السنوي المعقود في جنيف في أيار/ مايو ١٩٩٨. وعلى وجه الخصوص قاموا بمناقشات سبل ووسائل تحسين التنسيق وتعزيز عمل نظام الإجراءات الخاصة مع لجنة حقوق الإنسان، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وآليات حقوق الإنسان من قبيل الهيئات المنشأة بمعاهدات، والأقسام الأخرى للأمانة العامة فضلا عن غير ذلك من هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك التي لها وجود ميداني. وجرت مناقشات مع مكتب اللجنة وممثلين من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورئيس الاجتماع السادس للأشخاص الذين يرأسون الهيئات المنشأة بمعاهدات لحقوق الإنسان. وأبرز المشتركون أهمية الحفاظ على استقلالهم وحيادهم بالنسبة لإنجاز ولاياتهم. وذكر المشتركون على وجه التحديد أن الإجراءات والآليات يجب أن يسمح بتنسيقها وترشيدها من خلال تحسين الخدمة من جانب أمانة المفوضية والتعاون معها. وقدم الاجتماع عددا من التوصيات. وسيجري تقديم تقرير عن الاجتماع للدورة التالية للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1998/3، المرفق).

٤٢ - وما زال هناك اتصال وثيق بين هذه العملية وتحليل أجهزة حقوق الإنسان الذي يجريه المفوض السامي لحقوق الإنسان كمتابعة لبرنامج الأمين العام للإصلاح.

الفصل السادس

مسائل حقوق الإنسان المحددة

ألف - الحق في التنمية

٤٣ - نوقش الحق في التنمية بالتفصيل في التقارير الأخرى المعروضة على الجمعية العامة والمذكورة أعلاه. وفي السنوات الأخيرة أصبح الحق في التنمية إحدى الأولويات في أعمال وبرامج وأنشطة المفوضية، فضلا عما يكاد يكون جميع الصناديق والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة المشتركة في أنشطة التنمية. وكما ذكر أعلاه، فإن توقيع مذكرات التفاهم مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كان له بالفعل، وسيكون له، أثر كبير جدا على الحق في التنمية في الأنشطة والبرامج الأخرى للمنظومة، ولا سيما على الصعيد القطري. وما قرره لجنة حقوق الإنسان في دورتها الأخيرة من تعيين خبير مستقل معني بالحق في التنمية وإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بالحق في التنمية (القرار ٧٢/١٩٩٨) هو من الأهمية بمكان في هذا الخصوص.

٤٤ - ومن المزمع القيام بعدد من الأنشطة فيما يتعلق بالحقوق في التنمية. فقد نُظمت ندوة عن حقوق الإنسان والتنمية البشرية (أوسلو، ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨) بالاشتراك مع حكومة النرويج، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وذلك للمساهمة في الحوار الجاري بشأن الآثار التنفيذية المترتبة على إدماج حقوق الإنسان في الأعمال الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة ولتحديد خطوات عملية فيما يتعلق بتنفيذ السياسات العامة. وإضافة إلى ذلك، ستستضيف المفوضية الدورة الثالثة والعشرين للجنة الفرعية المعنية بالتغذية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية في نيسان/أبريل ١٩٩٩، كما ستعظم ندوة قبل الدورة عن "مضمون النهج القائم على حقوق الإنسان في سياسات وبرامج الأغذية والتغذية والاعتبارات السياسية المتصلة به". والهدف هو بدء إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في الأنشطة الرئيسية لأعضاء اللجنة الفرعية للتغذية/لجنة التنسيق الإدارية المتصلة بتوفير قدر ملائم من الأغذية والتغذية.

باء - مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال

٤٥ - الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي هو شكل معاصر للرق وما فتئت أهميته الدولية تتزايد منذ بعض الوقت. ولن تؤدي الصعاب الاقتصادية التي يواجهها عدد متزايد من الناس إلا إلى اتساع مدى هذه الظاهرة. ومن الأهمية بمكان زيادة الوعي بهذه القضية. والمناطق المصابة بدرجة كبيرة بالاتجار بالنساء والأطفال هي وسط وشرق أوروبا وجنوب شرق آسيا.

٤٦ - لقد حُدِدت الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي كقضية ذات أولوية. وكخطوة أولية، أنشأت المفوضية فريقاً عاملاً داخلياً معنياً بالاتجار لدراسة القضية وذلك لتحديد أنجع دور يمكن أن تؤديه المفوضية فيما يتعلق بالقضاء على هذه الممارسة. وقد عقد اجتماع للتبادل الحر للأفكار والاقتراحات في آب/أغسطس ١٩٩٨ مع ممثلين من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، وقدم هؤلاء الممثلون مناظيرهم بشأن القضية. واستعرضت تعاريف الاتجار، وكذلك آليات حقوق الإنسان المعالجة له والدور المحتمل لمفوضية حقوق الإنسان في منع الاتجار ومكافحته والقضاء عليه.

٤٧ - ويشكل الفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة التابع للجنة الفرعية أداة هامة لمعالجة الاتجار. وتشمل ولايته استعراض التطورات في الميدان لجملة أشياء منها الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الآخرين على النحو الوارد تعريفه في اتفاقية عام ١٩٤٩ لقمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الآخرين. وقد كرس الفريق العامل اهتماماً كبيراً منذ إنشائه لقضية الاتجار بالأشخاص. وقام بصياغة برنامج عمل لمنع الاتجار بالأشخاص، واستغلال بغاء الآخرين وافقت عليه لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٦ ولكنه ما زال بحاجة إلى التنفيذ.

٤٨ - وقد أبلغت الفريق العامل في دورته الأخيرة بما قرره من جعل مسألة الاتجار بالنساء والأطفال مسألة ذات أولوية في المفوضية. وقرر الفريق العامل تكريس دورته التالية لمسألة الاتجار بالأشخاص، على أن يسبقها حلقة دراسية للمنظمات غير الحكومية بشأن الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الآخرين لغرض

مناقشة سبل ووسائل تعزيز آليات حقوق الإنسان المعالجة لهذه المسألة. وبالمثل، قامت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستخدام الأطفال في إنتاج المطبوعات الخليعة بتركيز ولايتها في عام ١٩٩٨ على الاتجار بالأطفال، وفي عام ١٩٩٩، سيقوم المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة بعمل نفس الشيء. ولقد وفر مجلس أمناء الصندوق الاستئماني للتبرعات المعني بالأشكال المعاصرة للرق مساعدة مالية لممثلي المنظمات غير الحكومية المشتغلة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال عبر الحدود لأغراض الدعاية لتمكينها من الاشتراك في مداورات الفريق العامل.

٤٩ - وقد راقبت لجنة حقوق الطفل بصفة منتظمة وعن كثب تنفيذ المادتين ٣٤ و ٣٥ من اتفاقية حقوق الطفل اللتين تتناولان الاستغلال الجنسي للأطفال فضلا عن اختطاف الأولاد والبنات الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما والاتجار بهم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال. وتعتزم اللجنة اعتماد تعليق عام بشأن هاتين المادتين. ولدى إعداد ورقات معلومات أساسية لدعم عمل أعضاء اللجنة أجرت المفوضية بحثا بشأن الاتجار بالأطفال في الدول التي قدمت تقاريرها إلى اللجنة. وتعاونت المفوضية مع المنظمات المعنية، مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص، وكذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وتلقى منها معلومات. وقد تعززت أعمال البحوث هذه منذ استهلال خطة عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٧ لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، التي ولدت تحليلات قطرية أكثر إدماجا وشمولا.

نوع الجنس وحقوق الإنسان للمرأة

٥٠ - تضمن التقريران اللذان قدمتهما إلى لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي معلومات تفصيلية عن مختلف جوانب المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة. وإن التحدي الهام الذي يواجهنا اليوم هو أن يأخذ النظام الدولي لحقوق الإنسان مسألة الجنسين في الاعتبار التام لدى وضع المعايير والإجراءات وتطبيقها لكي يتم الوقوف بوضوح على الانتهاكات الموجهة إلى النساء والطفلات وتقديم الحماية الكافية والمنصفة في إطار القانون. وتقوم المفوضية بوضع الصيغة النهائية لبيان مهمة تتعلق بالجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، يحدد الإجراء الذي سيتخذ على ثلاثة صعد: (أ) إدماج المنظور المتعلق بالجنسين في جميع جوانب عمل المفوضية مع توجيه اهتمام خاص لتطوير السياسة العامة والتخطيط الاستراتيجي ووضع الأولويات والأهداف؛ (ب) المشاركة النشطة والواسعة النطاق من جانب المرأة في جميع ميادين أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ و (ج) بدء برامج معينة ومشاريع وأنشطة خاصة تستهدف تحسين تمتع النساء والطفلات بحقوقهن الإنسانية الأساسية.

جيم - المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٥١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١١١/٥٢ أن تعقد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١ مؤتمرا عالميا لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وقررت الجمعية العامة

أن يأخذ جدول أعمال المؤتمر في الاعتبار، في جملة أمور، ضرورة معالجة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب المعاصرة، معالجة شاملة. وقررت أيضا أن ينحو المؤتمر منحى عمليا وأن يركز على التدابير العملية لاستئصال العنصرية، بما في ذلك اتخاذ تدابير للوقاية والتثقيف والحماية وتوفير سبل الانتصاف الفعالة، مع أخذ صكوك حقوق الإنسان القائمة في الاعتبار التام. كما قررت الجمعية العامة أن المؤتمر ينبغي أن يأخذ في الاعتبار بطريقة منهجية منظورا يراعي الجنسين طيلة فترة الإعداد للمؤتمر وفي نتائجه.

٥٢ - ودعت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٦/١٩٩٨ لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، من بين هيئات أخرى، إلى أن تشارك مشاركة كاملة في العملية التحضيرية للمؤتمر وأن تقدم، وفقا لأهداف المؤتمر، مقترحات بشأن الإجراءات التي تتخذ في إطار المؤتمر. كما أوصت اللجنة بأن يعتمد المؤتمر العالمي إعلانا وبرنامج عمل لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأن يعين الأمين العام المفوض السامي لحقوق الإنسان أمينا عاما للمؤتمر مكلفا بالمسؤولية الرئيسية عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

٥٣ - وتعتزم المفوضية القيام بدور حفاز في الجمع بين الأنشطة الجارية التي تقوم بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للتحضير للمؤتمر العالمي. وتعتزم كذلك أن تتابع عن كثب وتنسق مع منظمي الاجتماعات والأنشطة الأخرى، تحضيرا للمؤتمر العالمي على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، حتى يمكن تقديم الأعمال والأفكار الناتجة عن هذه العمليات إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي. وفي هذا الصدد، وكخطوة تمهيدية، ستصمم المفوضية وتنفذ، بالاشتراك مع إدارة شؤون الإعلام، حملة إعلامية عالمية تستهدف توعية الرأي العام العالمي بأهمية المؤتمر وأهدافه. وستعمل المفوضية أيضا على تسهيل وتنظيم التعاون المشترك بين الوكالات فضلا عن دعم مبادرات المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية بغية تعزيز الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وتعد المفوضية دراسة تحليلية تمهيدية عن أهداف المؤتمر العالمي لتقديمها إلى الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

دال - التعاون التقني، والمؤسسات الوطنية، والتثقيف

التعاون التقني

٥٤ - يعتبر تعزيز برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني مسألة ذات أولوية. ويعطى التعاون التقني أولوية لتدعيم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان والمؤسسات والهيكل الأساسية الوطنية لحقوق الإنسان. ويشمل هذا تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، ودعم البرلمانات في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الدستورية، والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة في مجال الإصلاح التشريعي، وإقامة العدالة، وإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو تعزيز الموجودة منها، وتدريب أفراد الشرطة وموظفي السجون. وتقدم المساعدة أيضا بخصوص مسائل محددة من مسائل حقوق الإنسان، من قبيل إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية شاملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمشاركة

الشعبية في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية. وتشكل طلبات المساعدة التقنية التي تتلقاها المفوضية ضغطا يؤثر في قدرة المفوضية على الإنجاز الفعّال. وقد ازداد برنامج المفوضية في خلال حوالي عشر سنوات من بضع حلقات دراسية وزمالات في السنة إلى حوالي ٢٠٠ نشاط رئيسي في نحو ٤٠ بلدا.

المؤسسات الوطنية

٥٥ - إن التنفيذ الفعّال لحقوق الإنسان هو في النهاية، بطبيعة الحال مسألة وطنية ومسؤولية وطنية. وتشغل المفوضية عددا من البرامج والبرامج الفرعية المختلفة التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وشهد واحد من مجالات عمل المفوضية نموا ضخما على مدى عدة أعوام مضت، وهو مجال "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان". وهذا المصطلح مستخدم الآن عادة للإشارة إلى هيئة مستقلة تنشئها الحكومة بموجب الدستور أو التشريع، لغرض محدد هو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتسدي المفوضية حاليا المشورة وتقديم المساعدة إلى أكثر من ٢٠ حكومة بسبيلها إلى إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة، كما تنشط في تقديم الدعم إلى عدد مماثل من المؤسسات الوطنية والعمل معها - وهي مؤسسات لم ينشأ معظمها قبل السنوات الخمس الأخيرة. ويتم الاضطلاع بجانب كبير من هذه الأعمال بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي تعاون وثيق معه.

التثقيف

٥٦ - أبرزت أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إعلان فيينا وفي قرار الجمعية العامة إعلان عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وإنتي أشجع الحكومات على وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية، شاملة وفعالة ومستدامة، للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن تشكل تلك الخطط، عندما تكون ذات علاقة، جزءا متما ل خطة التنمية الوطنية وأن تكمل خطط العمل الوطنية الأخرى ذات الصلة المحددة من قبل (خطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان عموما أو المتعلقة بالمرأة والأطفال والأقليات والسكان الأصليين، إلخ). ولهذا الغرض، وجهت أنا والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة رسالة مشتركة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى جميع رؤساء الحكومات. وتضمنت الرسالة المبادئ التوجيهية لوضع خطط العمل الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (A/52/469/Add.1 و Add.1/Corr.1) التي وضعتها المفوضية بالتعاون الوثيق مع الخبراء الحكوميين وغير الحكوميين ذوي الصلة لمساعدة الدول الأعضاء في هذا المسعى.

الفصل السابع

الاستنتاجات

٥٧ - أظهر العام المنصرم أن الأمم المتحدة تواجه تحدي حقوق الإنسان بالتزام متزايد. وما زالت الحالات التي تبعث على القلق البالغ قائمة، ولا شك أننا سنواجه حالات جديدة من الانتهاكات في الأشهر القادمة.

وتقوم الأمم المتحدة بتوضيح إجراءاتها في مجال حقوق الإنسان وشحذ أدواتها الوقائية وإعمالها تدريجياً والاستجابة للتحديات القائمة والجديدة.

٥٨ - ومن أوضح الدروس المستفادة من الاستعراض الخمسي لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، هو أنه لا بد للأمم المتحدة أن تبذل مزيداً من الجهود لتحسين إسهامها في حماية حقوق الإنسان على جميع المستويات، وذلك أولاً بتوفير القيادة على النطاق العالمي من أجل الكرامة الإنسانية؛ ويجب أن تنمي الأمم المتحدة دورها بوصفها "صوت من لا صوت لهم". ولا بد من القيام في إطار المنظمة، ومع شركائنا الدوليين، وبخاصة الدول الأعضاء، ومع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والأفراد بتعزيز حقوق الإنسان. ويجب أن تكون معاهداتنا وآلياتنا الخارجية عن إطار المعاهدات مستجيبة وفعالة، ويجب علينا أن نعبئ جميع موارد المنظمة للمساعدة على بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

٥٩ - غير أنه، بعد مرور ٥٠ عاماً على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومرور خمس سنوات على اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، تواجه الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وقت الحسم في مجال حقوق الإنسان. وقد قمنا هذا العام بقياس الزيادة الضخمة في توقعات العالم للحماية والتعزيز الحقيقيين لحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتلك التوقعات تستهدف الأمم المتحدة مباشرة وتمس شرعية منظماتنا في أعين شعوب العالم. كما قمنا بقياس عبء العمل الهائل الذي ستقتضيه الاستجابة إلى تلك المطالب. وأخيراً، قمنا بقياس الفجوة المتزايدة الاتساع بين احتياجات برنامج حقوق الإنسان والموارد المقدمة في ميزانية الأمم المتحدة من الدول الأعضاء.

٦٠ - وقد أدى إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في حد ذاته إلى زيادة ملموسة في كم أعمال أمانة حقوق الإنسان. وانطوى برنامج الأمين العام لإصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدراج حقوق الإنسان بشكل شامل لعدة قطاعات على زيادة كبيرة في الطلبات المقدمة إلى المفوضية للحصول على معلومات دقيقة ومدرسة وعلى التوجيه لعدد متزايد من أنشطة الأمم المتحدة.

٦١ - كما جرى توسيع نطاق أشكال العمل القائمة. فازدادت الولايات المكلف بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأكثر من ٢٥ في المائة على مدى خمس سنوات؛ وكانت هناك زيادة بمقدار ٣٠ في المائة في التصديقات على المعاهدات، وتأكيد جديد مشكور على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والقضاء على الفقر، والديون وغيرها من المسائل التي تمس أسلوب معيشة السكان مباشرة. وهذا سيقضي مد نطاق القدرة الموضوعية للمفوضية إلى مجالات جديدة من مجالات الدراية الفنية. وعلاوة على ذلك، تحتاج الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان مزيداً من المساعدة التحليلية، وتزيد من الوقت المخصص لاجتماعاتها لتواجه عدد الدول الأطراف وتعدد المسائل التي تعالجها في تقاريرها. وقررت الجمعية العامة من جانبها، عقد مؤتمر دولي رئيسي لتناول المسائل الحرجة المتمثلة في العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وكلفت بأعمال على نطاق منظومة حقوق الإنسان بكاملها دعماً للمؤتمر.

٦٢ - وسيتطلب هذا كله تعزيز الموارد. أولاً للمواكبة. فلم يكن هناك نمو ذي شأن في موارد الميزانية العادية بالدولارات في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٨. ومن حيث الموظفين تناقص ملاك موظفي المفوضية بمقدار ١٨ وظيفة ما بين فترتي السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ و ١٩٩٨-١٩٩٩. ثم للمضي قدما. وستقتضي الطلبات المعقولة من برنامجنا بذلا جديدا هاما من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولم يعد من المقبول أن تقول الدول الأعضاء لشعوبها إن حقوقهم الإنسانية تستحق أقل من ٢ في المائة من موارد الأمم المتحدة.

٦٣ - وقد اعترف كل من لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذه الحقيقة الأساسية. وهذا موضع ترحيب كبير، لا سيما في الوقت الذي أحرز فيه تقدم هام على نطاق منظومة حقوق الإنسان بكاملها، وما زال يحرز، بالنسبة للاستخدام الكثف والفعال للموارد. وأصبح الآن الهيكل الجديد للمفوضية تام التشغيل، بينما اتخذت لجنة حقوق الإنسان خطوات لزيادة كفاءة أعمالها وللنظر في تحسين آلياتها. كما يقوم جهاز الهيئات المنشأة بمعاهدات باستعراض أساليب عمله. ولا يجب أن يكبح نقص الموارد هذا التقدم.

٦٤ - ومن ثم انضم إلى لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع أنشطة برنامج حقوق الإنسان الأساسية على أساس سليم ويمكن التنبؤ به من خلال الميزانية العادية لمنظمتنا.

— — — — —